إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/400
للنشر الفوري
٧ نوفمبر ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تحث روسيا وبلدان أوروبا الصاعدة على التحسب للمخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي

دعت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، روسيا وبلدان أوروبا الصاعدة إلى تعزيز سياساتها تحسبا للمخاطر المتزايدة في الاقتصاد العالمي.

وقالت السيدة لاغارد في كلمة ألقتها أمام الجامعة الحكومية التابعة لوزارة المالية في موسكو خلال زيارة إلى روسيا استمرت يومين، إن "المخاطر الناشئة عن الاقتصاد العالمي جسيمة. وعلى وجه الخصوص، إذا اشتدت العاصفة في منطقة اليورو، فسوف تلحق ضررا بالغا ببلدان أوروبا الصاعدة ــ باعتبارها أقرب بلدان الجوار ــ من جراء انخفاض الصادرات وزيادة التوترات المالية. ويجب علينا جميعا أن نتوخى اليقظة".

وقالت السيدة لاغارد إن البلدان المتقدمة عليها مسؤولية خاصة في اتباع سياسات تكفل استعادة الثقة ورفع النمو نظرا لكونها في بؤرة الاضطرابات الراهنة. وأضافت أن القرارات التي توصل إليها مؤخرا قادة منطقة اليورو ومجموعة العشرين كانت خطوات في الاتجاه الصحيح وأنه يتعين التعجيل بتنفيذها.

وإذ أقرت السيدة لاغارد بالتقدم الذي أحرزته بلدان أوروبا الصاعدة في السنوات القليلة الماضية، لفتت الانتباه إلى مواطن الضعف المتبقية ــ الدين الخارجي المرتفع في بلدان كثيرة، والنسبة العالية التي تمثلها القروض بالعملة الأجنبية، والحيز المالي الذي ازداد ضيقا، وضعف البنوك الغربية الأم ــ والتي تركت بلدان المنطقة معرضة لأجواء عدم اليقين والتقلبات الراهنة في الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة لروسيا، أشادت السيدة المدير العام بالإجراءات التي اتخذتها أثناء الأزمة الاقتصادية لتعزيز دفاعاتها. لكنها أشارت أيضا إلى بعض مواطن الضعف المهمة، لا سيما الناشئة عن انخفاضات أسعار السلع الأولية والتداعيات التي يمكن أن تترتب على العسر المالي في بنوك البلدان الرئيسية في منطقة اليورو. وذكرت أن عجز الموازنة العامة في روسيا،

باستثناء الإيرادات النفطية، قد "زاد إلى أكثر من ثلاثة أضعاف منذ وقوع الأزمة، مما ترك حيزا ضيقا لمواجهة هذا الموقف بمرونة من خلال المالية العامة."

وفيما يتعلق بروسيا، أكدت السيدة لاغارد أنه "لا بد من إعطاء أولوية قصوى لإعادة بناء الاحتياطيات المالية الوقائية بينما لا تزال أسعار النفط مرتفعة". ودعت كذلك إلى تركيز السياسة النقدية على خفض التضخم وإلى تعزيز الرقابة المصرفية.

وقالت السيدة لاغارد إنه إذا ازداد تدهور الآفاق المتوقعة، فسيكون بوسع روسيا السماح لسعر الصرف بأن يتعدل، مع استخدام احتياطياتها لتخفيف وطأة الفترة الانتقالية. "وبإمكانها توفير دعم السيولة للبنوك حسب الحاجة. وبإمكانها أيضا أن تسمح لأدوات الضبط التلقائي بأن تعمل، مفسحة المجال أمام زيادة إعانات البطالة وانخفاض الأعباء الضريبية لمواجهة تراجع النمو."

وقالت السيدة لاغارد إن "التصدي للأخطار الواضحة والحالية يمثل أولوية قصوى في الوقت الراهن"، وإن "القيام بذلك على نحو فعال سوف يساعد روسيا على المضي قدما نحو المستقبل الذي تصبو إليه ــ أي نحو تحقيق نمو مرتفع وأكثر استمرارية يستطيع توفير الوظائف الكافية ويعود بالنفع على كل المواطنين". وسوف ينطوي ذلك على اتخاذ تدابير لتخفيض اعتماد البلاد على النفط، والتحول إلى اقتصاد أكثر حيوية وتنوعا، وتحسين مناخ الاستثمار.

وتناولت السيدة المدير العام أيضا مسألة تحول الاقتصاد العالمي نتيجة ظهور مراكز جديدة للنمو، مع لفت الانتباه بشكل خاص إلى الدور الذي تؤديه روسيا في هذا الصدد. وقالت إن "روسيا تقوم بدور مهم على الساحة العالمية ومن خلال مجموعة العشرين، بصفتها من الأسواق الصاعدة الرائدة. وعلى مستوى صندوق النقد الدولي، فهي من بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص العضوية."